دراسات تاريخية



مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بتاريخ العرب

العددان /٨١ — ٨٢/ آذار - حزيران / ٢٠٠٣ /

الجالية الهندية في شرق إفريقية في عهد السيد برغش بن سعيد ١٨٧٠-١٨٨٨م

الدكتور بنيان سعود تركي
جامعة الكويت

خلفية تاريخية:

عرف الهنود الساحل الشرقي لإفريقية، وارتبطوا مع سكانه بعلاقات تجارية تعود بجذورها إلى عصور موغلة في القدم، وأغلب المصادر التاريخية التي تناولت تاريخ العلاقات بين الهند وشرق إفريقية تعزز عمق الجذور التاريخية هذه، وقد لعبت الرياح الموسمية -التي احتكر العرب والهنود سرّها لفترة طويلة قبل مقدم الاستعمار البرتغالي- دورها في نمو وتطور علاقة العرب والسواحليين بالتجار الهنود، فلا عجب أن هذه الرياح الموسمية قامت بالدور الرئيسي في حركة التجارة الهندية في المحيط الهندي بل وارتبطت مواعيد الإبحار ارتباطاً وثيقاً بمواعيد الرياح.

كما عُرف أن الهنود تاجروا مع سكان شرق إفريقية ولكنهم لم يستقروا بأعداد كبيرة، وقد أخذت العلاقات بين الهند وشرق أفريقية زخمها في عهد السيد سعيد بن سلطان البوسعيدي ١٨٠٦-١٨٥٦م، والذي يرجع له الفضل في إنشاء أول إمبراطورية عربية إفريقية في التاريخ الحديث، وقد شجع السيد سعيد الهنود على الإبحار والاستقرار في عاصمته الجديدة زنجبار، وعمل بكل ما بوسعه على توفير الأمن والأمان للهنود، إضافة إلى تسامحه الديني، مما دفع بالهنود إلى القدوم إلى المنطقة وبأعداد متزايدة، وقد سار خلفاؤه من بعده على سيرته(١).

إن الهدف من هذه الورقة هو تسقط أخبار الجالية الهندية في عهد السيد برغش بن سعيد بن سلطان البوسعيدي سلطان سلطنة زنجبار العربية ١٨٧٠-١٨٨٨م لسبر أغوار علاقة السلاطين العرب بالهنود وأوضاعهم الاجتماعية وأدوارهم الاقتصادية وعلاقاتهم بالطوائف الأخرى في السلطنة العربية وفي الساحل الشرقي لإفريقية، وكذلك علاقاتهم بالقنصلية البريطانية والقنصليات الأجنبية الأخرى، وكذلك الدور الذي لعبته الجالية الهندية في تاريخ شرق إفريقية الحديث والمعاصر.

السيد برغش سلطاناً على زنجبار:

توفي السيد ماجد بن سعيد البوسعيدي سلطان زنجبار (١٨٥٦-١٨٧٠م)، وقد تم اختيار شقيقه السيد برغش بن سعيد خليفة له، ويعدّ حكم السيد برغش من أزهى عصور السلطنة العربية، وامتد حكمه من ١٨٧٠-١٨٨٨م، وقد شهدت سلطنة زنجبار العربية تطوراً لافتاً في عصره، وعمّ ذلك التطور حتى شمل القسم الشرقي من القارة الإفريقية[٢].

أعداد الهنود:

من اللافت في هذه المسألة، أن الهنود الذين كانوا يأتون إلى الساحل الشرقي من إفريقية، كانوا موسميين، وأن أعداهم كانت تزداد بشكل ملحوظ أثناء هبوب الرياح الموسمية وما يرافقها من عمليات تبادل تجاري، وكانوا لا يبقون على هذا الساحل فترات طويلة قبل القرن التاسع عشر الميلادي، وذلك أن أمر البقاء والاستقرار على ما يبدو، لم يكن مسموحاً به، والدليل على ذلك أنهم كانوا يدفعون مبالغ مالية معينة لقاء السماح لهم بالبقاء في المنطقة كعناصر غير مرغوب فيهم [٣].

لكن الصورة تغيرت منذ بداية القرن التاسع عشر الميلادي، بعد أن وصل إلى الحكم في ساحل إفريقية الشرقي السيد سعيد بن سلطان، فبدأت أعداد متزايدة من الهنود

المسلمين وغير المسلمين تتدفق على زنجبار، فوصل عددهم في سنة ١٨٤٤م إلى أكثر من ١٢٠٠ نسمة في سلطنة زنجبار لوحدها، كان معظمهم من المسلمين(٤). وارتفعت هذه الأعداد في بداية القرن التاسع عشر إلى ٣٧٠٠ نسمة في سلطنة زنجبار العربية، وتضاعف هذا العدد في سنة ١٨٧٤م(٥)، بسبب توفر أسباب الاستقرار، لاسيما في الميدان الاقتصادي، الذي شهد ازدهاراً ملحوظاً في هذه الفترة، وكذلك بسبب روح التسامح التي سادت في كل العصور العربية مع الجاليات غير العربية، وذلك انطلاقاً من أرضية طيبة تجسدت في معاملة العرب لسواهم معاملة إنسانية لائقة، وهذا ما ينبغي أن يكون في ظل الأقوياء.

كان معظم الذين قدموا إلى زنجبار العربية من الهنود من مناطق بومباي وكتش وكثيوار، وكانوا يتحدثون فيما بينهم اللغة المعروفة بـ (جوجراتي)، وعملوا بشكل خاص في ميدان التجارة، سواء أكان ذلك في محلات تجارية خاصة أم في أمور الوساطة بين التجار المحليين والتجار الأوروبيين، مما حدا بقسم كبير منهم ولاسيما المسلمون، أن يتعلموا اللغة العربية، فأصبحوا بفعل ذلك التعلّم عناصر هامة في المجتمع بزنجبار(٦). هذا ومع مرور عجلة الزمن، أصبح لهم مساجدهم المعروفة هناك، يمارسون فيها طقوسهم وشعائرهم الدينية بحرية مطلقة، مما ساعد على استقرار مجموعة كبيرة منهم بزنجبار بصورة نهائية(٧)، وهذه المجموعة كانت بشكل خاص من البهرة الهنود، الذين اشتهروا بالغنى والبحبوحة الاقتصادية، وكذلك اشتغالهم بحرف متفرقة، ولا بد أن سبب غناهم المتميز أنهم كانوا قد أسسوا لأنفسهم قاعدة اقتصادية متينة قبل أن يستقروا بزنجبار العربية، جاءت من خلال اشتغالهم بأعمال التجارة ونقل البضائع بصورة منتظمة من كامبي على الساحل الهندي إلى موانئ شرق إفريقية موضوع هذا البحث(٨).

زنجبار المركز التجاري:

لقد شكّل هامش الحرية الكبير الذي أُعطي للجالية الهندية من قبل السلطة العربية بزنجبار، كحرية العمل وحرية التصرف بالوفر المالي بإرسال قسم منه أ, إرساله برمته إلى مواطن الجالية بالهند، هذا بالإضافة إلى قيامها بتوريد منتجات الداخل، وخزنها في مؤسسات الجالية حتى يحين الوقت المناسب لعرضها و طرحها في الأسواق الداخلية، أو تصديرها إلى الخارج، كل ذلك شكل دافعاً كبيراً للعمل بجدية وإخلاص من قبل هذه الجالية، التي اتخذت من زنجبار نفسها مقراً رئيساً لكل مؤسساتها التجارية النشيطة، وفي الوقت نفسه كانت تعمل في المرافئ الإفريقية الأخرى، وبذلك أصبحت زنجبار العربية ميناءاً تجارياً رئيساً للساحل في الشرق الإفريقي، ومع التوسع الأوروبي واستعمار الداخل، أخذت بعض المرافئ في المنطقة تنافس زنجبار، مثل ممباسا، ودار السلام، مما حدا بالجالية الهندية للتحول التدريجي إلى هذه المرافئ[٩]. ومن اللافت أيضاً في هذا الميدان، أن السفن التجارية التي بدأت تغزو سلطنة زنجبار العربية، شغلت دوراً هاماً في المؤسسات التجارية العامة، بأن أحدثت تغييراً في نمط الحياة الاقتصادية في السلطنة العربية، فازدادت المنافسة بين التجار حتى بلغت أشدّها، مما جعل بعض المهتمين يصف ذلك التطور، الذي حدث بزنجبار وبخاصة في عام ١٨٧٥ م، بأنه ثورة حقيقية في إدارة التجارة بزنجبار، وكان من نتيجة هذه الثورة ازدياد واردات السلطنة المالية، التي قفزت من ٣٠٠،٠٠٠ في عام ١٨٧٠ م إلى ١،٠٠٠,٠٠٠ مليون دولار في أوائل الثمانينيات من القرن التاسع عشر الميلادي، مما ساعد السلطان على التخلص من جزء كبير من ديوانه[١٠]. وقد اشترك السلطان برغش بن سعيد في الأنشطة التجارية، فكانت مراكبه تتردد على الهند لجلب البضائع المرغوب فيها في بلاده وجوارها، وقد شغل هذا السلطان من خلال عملياته التجارية دوراً إيجابياً في ضرب العديد من عمليات الاحتكار، التي كان الهنود يمارسونها لجني مزيد من الأرباح، فاشتهر في هذا الصدد، أن مراكب السلطان

برغش كانت تأتي بالأرز من الهند وتبيعه بأسعار رخيصة وميسرة لجموع الفقراء[١١] وبذلك أصبحت مراكب السلطان منافساً قوياً للتجار الهنود، لا من أجل جني الأرباح، بل كما قيل من أجل تخفيف أعباء الحياة العامة على أبناء رعيته، الذين كان ينظر إليهم نظرة عطف ورحمة وشفقة وكأنهم أبناؤه الحقيقيون.

لكن حياة الجالية الهندية في سلطنة زنجبار العربية، لم تكن خالية من بعض المشاكل المؤرقة، فقد واجهت هذه الجالية مشكلة من أهم المشاكل وهي مشكلة الرعوية، أي هل أن الهنود بزنجبار هم من رعايا السلطان؟ أم من رعايا الدولة التي قدموا منها؟ أم من رعايا بريطانية بحكم حماية هذه الأخيرة على الهند؟. أدت هذه المشكلة إلى حدوث تنافس بين السلطان برغش بن سعيد سلطان زنجبار العربية وبين الإدارة البريطانية، ذلك لأن الطرفين على ما يبدو كانا حريصين على السيطرة على الجالية الهندية بزنجبار وما حولها من مناطق شرق القارة الإفريقية، وقد ضغطت بريطانية بكل قوتها لإثبات أن الهنود من رعاياها، وهي لذلك معنية بتطبيق قوانينها عليهم[١٢].

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه في أبريل ١٨٦٩م، قبيل تولي السيد برغش مقاليد السلطة في زنجبار أصدر "الراو" (حاكم كتش) قراراً بأن المطالب والمنازعات الخاصة بمواطني كتش الذين يقيمون بشكل دائم أو من المترددين بغرض التجارة على موانئ مسقط والموانئ الأخرى في إفريقية والجزيرة العربية والخليج العربي يجب أن تتم عن طريق الحكومة البريطانية بنفس الطريقة فيما لو كانوا من رعاياها، وعندما اعترض السيد ماجد على هذا الإعلان هدّده القنصل البريطاني بأنه سوف يصنع من هذه القضية أزمة بين الدولتين مؤكداً على ما منحه "للراو" من صلاحيات، مما يعزز ما ذهبنا إليه من أن بريطانية استغلت الادعاء بأن الهنود من رعاياها للتدخل في الشؤون الداخلية للسلطنة العربية.

ولم يجد السيد ماجد مفراً من الاستسلام للأمر الواقــع، ذلــك لأن ضغـط القنصـل البريطاني ساهم في إنهاء هذا الصراع الذي استمر لثلاثة عقود للسيطرة على طبقـة التجار التي كانت تملك العديد من الإمكانيات وتمنح العديد مــن المـيزات، وكــانت السيطرة على الجالية الهندية تمنح القنصل البريطاني سلطة التأثير على الإدارة المالية ومن ثمّ على الإدارة السياسية للسلطنة العربية، وهو ما حدث على أرض الواقع(١٣).

الهنود وملتزم الجمارك:

سيطر الهنود على إدارة الجمارك، وكان السلطان يمنح في العادة الملتزم أو المسـتثمّر لإدارة الجمارك مدة خمسة سنوات قابلة للتجديد، ويعتمد مبلغ الالــتزام علــى تقديـر الإنتاج، ومن المعروف أن أول من تولّى إدارة الجمارك مؤسسة "وات بــــهيما" فـي حدود ١٨١٧م، وهي مؤسسة هندية ومالكها من الهندوس، والمبلغ الذي تـم الاتفـاق عليه هو ٧٠,٠٠٠دولار ماريا تريسا، واستمر لفترة، ثمّ تحول لمستثمّر هندوسي آخـو هو "سوجي توبان" ثمّ ابنه "جيرام سوجي" والتي بقيت أسرته لمـدة شـارفت علـى الأربعين سنة، ومع تطور التجارة في شرق إفريقية فإن المبلغ زاد مع انتهاء السنوات الخمسة، وفي عام ١٨٨١م، ارتفع العقد من ٧٠,٠٠٠ إلى ٥٠٠,٠٠٠ دولار ماريــا تريسا، والذي يعادل ١١,٠٠٠ باوند(١٤).

وكان لملتزم الجمارك وكلاؤه الدائمون، وعادة ما كانوا من أقربائه أو من الــهندوس في كل ميناء من الموانئ المنتشرة على طول الساحل الشرقي لإفريقية، ومن الملاحظ أن ملتزم الجمارك عادة ما يكون له تجارته الخاصة به، ونتيجة لموقعه القريب مــن السلطان ولكونه إلى حد كبير يلعب دوراً استشارياً بحكم موقعه، لهذا كان له أثره فـي نمو وتوسع تجارته الخاصة. وهذا أيضاً مكّنه لأن يكون له تأثير على القصر حيــث السلطان كثيراً ما يحتاج إلى الأموال، والأقدار على توفيرها هو ملتزم الجمارك، وقـد

ذكر أن الملتزم جيرام سوجي الهندوسي مارس سلطة أكثر من السلطان نفسه. فلا عجب أن تمكن الهنود من رقاب العرب والسواحليين في شرق إفريقية.

ولهذا فإن ملتزم الجمارك حرص على أن يكون سلاطين زنجبار مديونين له بشكل دائم ليضمن لمؤسسته الاستمرارية في إدارة الجمارك، ويذكر "المغيري" أن من أشهر خزنة السيد برغش كان "الخازن العام زيرام البانيان، مدير الجمارك...، ومن المقربين معه من الهنود تاريا بن توبن الهندي، وهو الذي سافر بصحبته إلى لندن، وابيره وفوجي..،" كما يذكر في موضع آخر" ونزلت الأجناس زنجبار منذ زمن السيد سعيد بن سلطان، واستعمل منهم السيد سعيد في أعمال الجمرك، والمشهور منهم زيرام بسيوجي البنياني، الذي كان موظفاً في جمرك زنجبار، وممباسة، وكلوة، في عهد برغش بن سعيد...".

ويذكر الجنرال "رجبي" الذي خدم قنصلاً في زنجبار خلال فترة حكم السيد ماجد (١٨٥٦-١٨٧٠م)، أن جيرام سوجي ترك ثروة تقدر بثلاثة ملايين كعملة صعبة، والتي كانت تساوي ٦٥٠,٠٠٠ باوند، وهناك من قدر ثروته بأربعة ملايين دولار، بالإضافة إلى القدرة على توفير مبلغ وقدره ١٠٠,٠٠٠ دولار في فترة وجيزة[١٥].

كما أشار الدكتور "كريستي" الذي عمل طبيباً للسيد برغش ١٨٧٠-١٨٨٨م، لفترة وجيزة في عام ١٨٧٠م، وصف متعهد الجمرك ورفاقه بأنهم القوة الحاكمة في زنجبار، ومن المدهش أنه عندما قابل الرحالة "ستانلي" السيد برغش عام ١٨٧١م، وجد أن الذي يجلس بجانب السلطان رجل هندوسي مسن وهو "لودادمجي"، أحد الهنود من "كوتش"، الذي كان لمدة تقارب الأربعين سنة الوكيل الرئيس "لجيرام سوجي"، وقد امتدحه "جون كيرك" بقوله: إنه يقوم بأعماله بدقة ويحظى بتقدير من جميع الطبقات[١٦].

وفي عام ١٨٧٠م، بدأ السيد برغش حكمه بوضع اقتصادي سيئ، إذ علم بعد وفاة شقيقه السيد خليفة، أنه مديون لوكيل الجمارك "لودادمجي" بمبلغ وقدره ٤٢٣,٠٠٠ دولار، وهو مبلغ كبير جداً، كما أبلغ أن هناك ديون أخرى خاصة بتركة سعيد بن سلطان، وقد حاول السيد برغش حل تلك المعضلة مع "لودادمجي"، ومع ذلك فإن وضع السيد برغش المالي كان يعاني من مشاكل عدة، خاصة وأن الإيرادات لا تغطي النفقات، ووصل الأمر في نوفمبر ١٨٧٠م، إلى أن خزانة الدولة أصبحت خاوية من العملة النقدية، وهذا أدى بدوره إلى أن جميع المدفوعات الضرورية غطت بصكوك محوّلة على ملتزم الجمارك(١٧).

ووجد السيد برغش ضالته المنشودة في أزمته المالية للحد من نفوذ ملتزم الجمارك وألاعيبه المالية والحصول على قيمة أكبر لالتزام الجمارك، وعقد العزم على تنحية مؤسسة جيرام سوجي من إدارة الجمارك واستبدالها بمؤسسة أو شخص آخر مثل "تاريا توبان"، أو "وات بينا"، وهنا تدخل القنصل البريطاني "جون كيرك" لمصلحة مؤسسة جيرام سوجي، وقد أدى تدخل القنصل البريطاني إلى إقناع السيد برغش بإعطاء الجمارك لعائلة سوجي، وقد راجت شائعات بأن السبب الذي دفع بالسيد برغش إلى اتخاذ موقفه هو الديون الضخمة التي على السيد برغش أن يدفعها لمؤسسة سوجي، ولهذا فإنه بعدم إعطاء عائلة سوجي غدارة الجمارك سوف يترتب عليه الضغط على العالة للتنازل عن جزء كبير من ديونها التي على السلطان(١٨).

وقد أثمّر التدخل البريطاني بإعادة الالتزام لعائلة سوجي، ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن القنصل البريطاني اعترف بأن الدين الذي على السيد برغش قد ضخم بتعمد من عائلة سوجي من أجل الضغط على السلطان لتجديد عقد المؤسسة، وبهذا نستطيع القول دون تحفظ أن ملتزم الجمارك كان يتلاعب بالسجلات المالية لخدمة مصالحه ومصالح الجالية الهندية أوليس هو ملتزم الجمارك والمستشار المالي للسلطان في نفس الوقت؟ ومن المعروف إن قيمة العقد تتراوح ما بين ٤٥٠,٠٠٠ دولار ماريا تريسا

و ٥٠٠,٠٠٠ دولار ماريا تريسا، فإن القنصل البريطاني بتدخله وجد حلاً وسطاً وهو تخفيض ٣٤٠,٠٠٠ دولار ماريا تريسا، من الدين والتزام الجمارك يظل على نفس المستوى السابق ٣٠٠,٠٠٠ دولار ماريا تريسا في السنة.

وبهذه الحسبة البريطانية فإن السيد برغش يخسر على الأقل خلال السنوات الخمسة القادمة مبلغ وقدره ٤١٠,٠٠٠ دولار ماريا تريسا، وهذه الحسبة اعترضت عليها حكومة بومبي، التي أشارت إلى أنه لا يفترض للقنصل البريطاني التدخل فيها، ومع ذلك فقد ذهبت المعارضة أدراج الرياح حيث لم تصر حكومة بومبي على اتخاذ أي إجراء، وأجبر السلطان عن طريق تدخل القنصل البريطاني على تجديد عقد مؤسسة سوجي[١٩]. وهنا لا بد من التذكير بأن المنافس الرئيس لعائلة سوجي الهندوسية عائلة تاريا توبان المسلمة، وهو صراع يشار له تلميحاً لا تصريحاً، أضف إلى أنه جزء من الصراع للسيطرة على الجالية الهندية في شرق إفريقية بين سلطان زنجبار والإدارة البريطانية، وكان الخاسر بالطبع سلطان زنجبار.

وفي عام ١٨٧٢م، تبين أن إيرادات السلطان أقل من المدفوعات، واضطر السلطان في عام ١٨٧٤م، إلى زيادة الرسوم على العاج الذي يمر عبر موانئ الساحل وكذلك القرنفل القادم من جزيرة بمبا، إلى زنجبار، ومع أن إيراداته زادت بهذه الإجراءات غير الشعبية ١٠٠,٠٠٠ دولار فإن ديونه لمؤسسة جيرام سوجي بقيت في عام ١٨٧٥م، ٥٤٠,٠٠٠ دولار، وما أن انتهى العقد مع المؤسسة في عام ١٨٧٦م، فإن القنصل البريطاني -بسبب تجربته السابقة التي انتقدت لعب دوراً أقل، أضف إلى ذلك المؤسسة تصدعت لصراع عائلي داخلي، مما منع المهتمين من العائلة من رفع مقدار الالتزام الضروري للمحافظة على تجديد العقد، وقد وجد السيد برغش في ذلك فرصة سانحة لتحويل الالتزام لمؤسسة أخرى[٢٠].

وقد أدى فشل عائلة سوجي في تقديم عرض أفضل إلى إبرام عقد الالتزام مع مؤسسة اخرى، وهي الفترة الوحيدة التي امتدت لمدة خمس سنوات والتي لم يكن فيها ملتزم الجمارك هندوسياً، فلقد تحوّل عقد ملتزم الجمارك إلى أحد الملتزمين المسلمين، وهو الثرى المسلم "تاريا توبان"، والذي كان خلال تلك الفترة صديقاً وكاتم أسرار السلطان، وبلغت قيمة عقد الالتزام ٤٥٠,٠٠٠ دولار سنوياً، وقد ادّعت مؤسسة جيرام سوجي أن التغيير بسبب ديون على السيد برغش بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠، في الوقت الذي ردّ السيد برغش بادعاءات مضادة لما تدعيه مؤسسة سوجي.

وبعد مضي فترة من الزمن على إدارة مؤسسة تاريا توبان لإدارة الجمارك، أعلنت أنها لا ترغب في تجديد العقد إذ وجدت أن المصروفات تستهلك جزءاً كبيراً من العائدات خاصة وأعلن في عام ١٨٧٨م، عدم رغبته في التجديد كملتزم للجمارك إلا إذا خفضت الرسوم السنوية بمقدار ٥٠,٠٠٠ دولار ماريا تريسا، وهو ما لم يرغب السيد برغش الالتزام به، بل كان يفكر في زيادة قيمة الالتزام[٢١].

وبالفعل رفض السيد برغش التخفيض، وفي أغسطس من عام ١٨٨٠م، أعيد العقد مرة أخرى لمؤسسة جيرام سوجي، والتي زادت قيمة العقد إلى ٥٠٠,٠٠٠ دولار ماريا تريسا سنوياً، واستمرت في عائلته حتى سيطر البريطانيون على الأمور في سلطنة زنجبار وإعلان الحماية عليها في عام ١٨٩٠م، والتي أعيد فيها ترتيب الأمور الإدارية والمالية[٢٢]. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن زيادة قيمة العقد تعكس التطور الاقتصادي الذي شهدته سلطنة زنجبار وشرق إفريقية. كما يبيّن الدور الذي لعبه افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م، في التجارة العالمية، وكما أشرنا سابقاً إلى تطور دخل السلطان في الثمانينيات من القرن التاسع عشر الميلادي، مما أزاح عن كاهل السلطان مديونيته لملتزم الجمارك.

الهنود والإقطاعيات الزراعية:

ذكر القنصل البريطاني في عام ١٨٧٣م، بأن المبلغ الذي يستثمّره الهنود في زنجبار يصل إلى ١,٦٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني، وهو مبلغ ضخم في تلك الفترة الزمنية، كما ذكر أن مؤسسة هندية واحدة اطّلع على سجلها بسبب منازعة قضائية تملك ٤٣٠,٠٠٠ حين تستثمّر في القروض والرهن(٢٣). وهذا يوضح نقطتين في غاية الأهمية، وهما استغلال الهنود لسياسة القروض وبفوائدها الفاحشة ثمّ عملية الرهن، والتي غالباً ما يتبعها الاستيلاء على ما يُرهن، أضف إلى ذلك تحويل الجالية الهندية من طبقة تجار محليين إلى جسم أجنبي يستخدم من قبل القوة الأجنبية للسيطرة على الاقتصاد العربي في سلطنة زنجبار العربية،، وهذا ما لعب دوره في جعل الهنود ينعزلون ويخلقون فجوة بينهم وبين المجموعات العرقية الأخرى، مثل ما هو بين المديونين من ملاك الأراضي العرب والدائنين الهنود، وهذا ما سوف يقودنا للحديث حول الهنود والإقطاعيات الزراعية.

من المعروف أن الهنود سماسرة ووسطاء العمليات التجارية، ولم يكن تملّك الأراضي يثير اهتمامهم بدرجة كبيرة، وكان السيد سعيد بْن سلطان،-عندما استقر في عاصمته الجديدة زنجبار- قسّم الشعب إلى مجموعة طبقات كل لها اختصاصها، فأعطى الأراضي للعرب، بينما كان نصيب الهنود السمسرة والعمليات التجارية، أما السواد الأعظم من السكان فأنيط بهم خدمة العرب والهنود كأيدي عاملة، وقد عَمِلَ العرب في الزراعة، ومن أهم المنتجات الزراعية القرنفل الذي تم التوسع بزراعته حتى أصبح العمود الفقري للاقتصاد الزنجباري، بل إن زنجبار أصبحت تنتج ٩٠% من الإنتاج العالمي(٢٤).

ونتيجة لحاجة الملاك العرب للأموال جعلهم يقترضون من الهنود الذين يتوفر لديهم السيولة النقدية، ثمّ أخذ العرب ونتيجة للثراء يهملون إقطاعياتهم الزراعية ويجعلون

الغير يشرف عليها، كما كان العرب يسكنون في إقطاعياتهم الزراعية واضطر الكثير منهم إلى سكن المدينة، مما ترتب عليه إهمال الإقطاعيات، ومع تراكم الديون أو نتيجة لعدم توفر السيولة المادية أو نتيجة لطبيعة العرب في الكرم والضيافة وبسط اليد لعدم وجود بنوك أو خدمات لملاك الأراضي، اضطر الكثيرون إلى رهن أراضيهم لدى المقرضين الهنود وجلهم من المرابين، وفي حالة فشل العربي في سداد ما عليه من التزامات فإن المرابي الهندي يطالب بحقه، مما يترتب عليه تحول العديد من الإقطاعيات العربية للمرابين الهنود أو استغلال الهنود واستثمار الإقطاعية للحصول على ديونه(٢٥).

لم يكن الهنود من الحريصين على تملك الإقطاعيات الزراعية، وبسبب عدم تفرغ العديد منهم لإدارة الإقطاعيات الزراعية، فإنهم يلجؤون إلى تأجيرها إلى بعض العرب لاستغلالها، ومن المفارقات أن العرب لم يكونوا يلجأوا إلى استخدام الثيران للحرث أو حتى لنقل المنتجات للسوق حتى لا يغضبون الهنود شركاءهم في العمليات التجارية(٢٦)، وقد عمل العرب جهدهم للحد من انتقال الإقطاعيات الزراعية للهنود، ولعل من الأمثلة على ذلك ما قام به العرب بعد تولي السيد برغش مقاليد الحكم من الشكوى له حول تصرفات الهنود، ففي عام ١٨٧٠م، قام عدد من المتنفذين العرب بالطلب من السيد برغش التدخل لحمايتهم من الجشع والتسلط الهندي.

وبالفعل قام السيد برغش بتشديد لهجته ضد الجالية الهندية في زنجبار متهماً مجموعة هندية بسرقة قرنفل من مزارع عربية، وأمر بإخراج جميع الهنود من الإقطاعيات العربية، وحرَّم على الهنود الاتجار خارج حدود المدينة، وللإيضاح نشير إلى أن بعض ملاك الأراضي يبيع الإنتاج مطروحاً على الأرض، أي بمعنى أن من يرغب في الشراء عليه الحضور ونقل ما تفق عليه، مما يوفر على الملاك أجرة النقل إلى السوق لعرضه، وكان عدد من الهنود يقومون بشراء المنتج من أصحابه ثمّ يقومون

بسرقة محصول القرنفل، بينما القضية الأساسية تحول العديد من الأملاك العربية للمقرضين الهنود، وهي محاولة لمنع سقوط المزيد من الأراضي بيد الهنود[٢٧].

وقد قام الهنود بتحريض القنصل البريطاني ضد السيد برغش، وتدخل القنصل البريطاني بحجة أن الهنود من رعايا بريطانية، ولهذا فإنه حسب الاتفاقية التجارية التي وقعتها بريطانية مع السيد سعيد عام ١٨٣٩م، فإن رعايا بريطانية لهم مطلق الحرية في السكن والاتجار والاستقرار في أي مكان من الأراضي التابعة للسيد سعيد بن سلطان، ونجح القنصل البريطاني في إقناع السيد برغش بالتراجع عن قراره والسماح للهنود بالاتجار في أي مكان يرغبون فيه دون عوائق[٢٨].

وقد أغضب التدخل البريطاني السيد برغش، ولكنه سريعاً ما أدرك ألا قبل له بتحدي السلطة البريطانية ومعاداة الجالية الهندية، ولهذا انحنى أمام الضغط البريطاني، ويُذكر أنه منذ تلك الحادثة حتى نهاية حكمه أن تجاراً هنوداً أثرياء من أمثال دافجي وتاريا توبان أصبحوا من المقربين له، بل من الذين يعدون من ثقاته ومستشاريه الخاصين[٢٩]. وفي عام ١٨٧١م، تردد السيد برغش قبل أن يسمح لمتعهد الجمارك بإرسال حملة عسكرية لمنطقة ليوني موازي في البر الإفريقي، خوفاً من أن يفتح هذا الطريق لتسرّب الجالية الهندية إلى الداخل آخر معاقل التجار العرب والتي لم يكن الهنود قد سبروا أغوارها بعد، ولهذا من الممكن أن نقول وبدون تردد: أن العلاقة الاقتصادية العربية الهندية والتي شكلت العمود الفقري للسياسة الاقتصادية للسيد سعيد بن سلطان البوسعيدي بدأت تتهاوى، وكذلك حدث في ميدان الوحدة الاقتصادية، التي بدأت هي الأخرى تسير نحو الهاوية، لما بدا عليها من مظاهر اضطراب [٣٠].

وقد ذكرت الأميرة سالمة هول جشع التجار الهنود استغلالهم للناس وخاصة "البانيان" منهم بقولها: إنهم "من أكبر المرابين الجشعين الذين لا يرحمون ضحاياهم". كما تناولت بيرادفجي الهندوسي -مستشار السلطان السيد برغش والذي سوف يكون له

دور في عهد السيد خليفة بن سعيد- والذي ارتقى من وظيفة حلاق ومشعل مصابيح إلى أحد أهم رجالات الدولة بقولها: "وبييرادوجي" هذا هندوسي خبيث الطبع وضيع الأصل وضع نفسه تحت تصرف السلطان (السيد برغش) خادماً وضيعاً حتى غدا رجل السلطان الأول الذي ينهض عنه بالأمور جميعها صغيرة وكبيرة "إنه رئيس وزراء زنجبار، كما لا بد من الإشارة هنا إلى أن بييرادفجي، استُقبل في قصر الأليزيه في باريس في عام ١٨٨٠م، واجتمع مع الرئيس الفرنسي، وهذا يبين المكانة المرموقة التي نجح في الوصول إليها(٣١).

أما "المغيري" فقد تناولهم بقوله: "إن القبائل الهندية على مختلف أجناسها قد امتصت دم ذلك العربي المبذر المتكاسل، وسلبت منه قوّته المالية، وصار ذلك العربي الذي يدّعي السيادة والسؤدد والغنى في هذه الإفريقية الشرقية وفي جزرها، تحت رحمة ذلك الهندي الذي استولى على أعمال التجارة.. فصارت تنتقل أموال العرب شيئاً فشيئاً إلى الهنود، وذلك منذ فارقت العرب السيادة على الرقّيق، فتوغل الهنود في إفلاس العرب أموالهم من شوائب (مزارع) وقصور، ويكمل "المغيري" بذكره: "والحقيقة وافق نزول الهنود في هذه الإفريقية سعداً لا مثيل له، وكما قيل في المثل العربي "ويل للأهل من النازل"(٣٢).

الهنود وجزيرة بمبا:

إذا كانت سلطنة زنجبار العربية قد عانت من إعصار ١٨٧٢م، والذي اقتلع معظم أشجار القرنفل وجوز الهند فإن جزيرة بمبا -(تشكل زنجبار من جزيرتي زنجبار وجزيرة بمبا وعدد من الجزر الصغيرة)- لم تتأثر كثيراً بالإعصار، وفي الثمّانينيات من القرن التاسع عشر الميلادي أصبح ٨٠% من إنتاج القرنفل يأتي من جزيرة بمبا، وفي الفترة من عام ١٨٧٥-١٨٧٩م، كان الوضع في جزيرة بمبا لا يختلف كثيراً عن زنجبار، وكانت جزيرة بمبا تنتج تقريباً ضعفي ما تنتجه زنجبار،

وكانت أوضاع العرب ليست بأحسن حالاً من زنجبار، وقد أشار "أوسليفان" أول نائب قنصل لبريطانية في بمبا، إلى أن العمل الرئيس للجالية الهندية في بمبا -التي يقدر عددها بحدود ٣٠٠- هو شراء القرنفل من العرب والذي يصدرونه عن طريق القوارب الشراعية إلى زنجبار، وكذلك يسيطر الهنود على الاستيراد، ويديرون بشكل يكاد يكون كاملاً تجارة التجزئة في الجزيرة أو القروض بنسب فاحشة للمُلاّك العرب(٣٣).

وقد أدى ذلك الوضع إلى اضطرار بعض العرب إلى بيع المحصول قبل الحصاد، وبأسعار متدنية من أجل إسكات المرابي الهندي، وهذا ما أثر سلباً في عدم حصول ملاك الأراضي على أسعار منتجاتهم للحد من ديونهم، مما ضاعف من حجم مشكلات الملاك العرب وزاد من أرباح المرابين الهنود، وفي الثمّانينيات من القرن التاسع عشر أشير إلى أن ثلثي الأراضي العربية مرهونة لتجار هنود بكامل إنتاجها، وقد سمح الهنود للعرب لإدارة إقطاعياتهما بسبب عدم تمكن الهنود من الحصول على الأرقاء حيث أن العرب أقدر على توفير العمالة لتلك الإقطاعيات الزراعية(٣٤)، ومما زاد الأمر سوءاً للعرب، إن الهنود أخذوا تدريجياً يتحكمون في الإنتاج والتصدير ويشترون ويبيعون قبل انتهاء المحصول للضغط على ملاكها وللحصول على مكاسب أكبر.

الهنود في البر أفريقي:

ومن نافلة القول الإشارة إلى أن هذا الأمر ينطبق على مدينة زنجبار، أما التجار الهنود البسطاء المنتشرين في القرى والأرياف وكذلك في البر الإفريقي فإن وضعهم ليس كوضع الهنود في مدينة زنجبار فكثيراً ما يتعرضون للمضايقات خاصة أنهم بعيدون عن أعين الإدارة البريطانية، وعلى سبيل المثال في عام ١٨٨٢م، وفي مدينة ممباسا اشتكى عدد من التجار الهنود للقنصل البريطاني بأن والي ممباسا فشل في

تلبية مطالب لهم ضد عدد من العرب المحليين، كما أشار التجار الهنود إلى سرقات تمت في القطاع الهندي من المدينة(٣٥).

كما ادعوا بأنه في حالة القبض على المتهمين بالسرقة فإنه لا تتم محاكمتهم أو لا يعاقبون العقاب الصارم الذي ينبغي تطبيقه عليهم، وفي عام ١٨٨٣م، أرسل التجار الهنود عريضة للقنصل البريطاني يذكرون فيها، أنه ليس فقط التجار الهنود في ممباسا يتعرضون للسلب والنهب، ولكن الوالي لا يقوم بواجبه للتحقق من تلك الأحداث(٣٦).

ومن الجدير بالذكر أن أعداد الذين يتوغلون في الداخل هي أعداد محدودة، ومع ذلك بدأت أعداد من المسلمين بالتوغل شيئاً فشيئاً، وتعتبر طائفة الإسماعيلية من الطوائف الإسلامية التي جازفت بالدخول إلى العمق الداخلي، ومن أشهر أبناء هذه الطائفة شخص يدعى "موسى مزوري" الذي قدم من "سرت" للانضمام لشقيقه الأكبر الذي كان يتاجر في زنجبار، واللذان اتجها بعد ذلك إلى "يونيا موازي" واستمر موسى بالمتاجرة بعد وفاة شقيقه وأسس إمبراطورية تجارية في "تبورا". و أقام منطقة استقرار جذبت إليها أعداداً متزايدة من التجار من جميع الأعراق البشرية(٣٧).

ويذكر "بارتل فريز" في عام ١٨٧٣م، وفي تقرير أعدّه لوزارة الخارجية عن الجالية الهندية بأنه في تاريخ التجارة لا يعرف شيء مماثل للتجارة الواسعة التي أقامها التجار الهنود واحتكروها بهدوء بين الأعوام ١٨٢٠-١٨٧٠م، ويذكر "فريز" أنه خلال رحلته على طول الساحل الشرقي الممتد من موزمبيق إلى خليج جوردفون، لا يكاد يذكر أنه قابل صاحب متجر لم يكن هندياً(٣٨).

لقد لعب الهنود دوراً مهماً في تجارة شرق إفريقية ورغم ازدياد المشاركة الأوروبية في التجارة، فقد نجح التجار الهنود في المحافظة على وضعهم المميز. بل يكاد المرء يقول: إن الواردات لا يمكن توزيعها للزبائن المحليين في الداخل دون الوكالات الهندية. كما أن الشحنات الأوروبية والأمريكية من البضائع يتم شراؤها عن طريق

مؤسسات هندية، ومن ثمّ إعادة بيعها لموزعين هنود على كل الساحل الشرقي لأفريقية، كما أن التاجر الهندي هو من يقوم بشراء المنتجات المحلية المتنوعة من تجار محليين من الداخل، ثمّ يقوم هو بدوره بتصديرها مباشرة إلى الهند أو إعادة بيعها لتجار أوروبيين في سلطنة زنجبار العربية، وكانت أغلب الصادرات، العاج والرقّيق والقرنفل وحبوب السمسم والقواقع البحرية والصمغ(٣٩).

الهنود وتجارة الرقّيق:

عرف الرقّ وتجارة الرقيق منذ القدم ومارسه أغلب من تاجر مع شرق القارة الإفريقية، والهنود كغيرهم من الأعراق البشرية الذين تاجروا واستقروا في شرق إفريقية وساهموا بطريقة أو بأخرى في الرقّ وتجارته، وتعدّ زنجبار مركز تصدير بينما تعدّ كلوة، مركز تجميع للأرقاء، وتستورد زنجبار بمعدل ١٥,٠٠٠ عبد في السنة، يتم نقلهم بعدها وشحنهم خارج زنجبار. وكان تجّار الرقيق يتوغلون في الداخل للحصول على حاجاتهم من الأرقاء سواء عن طريق الشراء أو الخطف، وعادة تتم الرحلة كقافلة وتستغرق عدة أشهر، ويعدّ التجار الهنود من أهم الممولين لهذه القوافل التجارية التي تتوغل في الداخل للحصول على الأرقاء(٤٠).

وكان العرب والسواحيليون يقودون هذه القوافل بينما يقوم التجار الهنود بالتمويل، والذي يتمّ بعدة طرق منها:

أولاً: قوافل الأرقاء:

يحصل قادة القافلة على حاجتهم من المأكل والملبس، وكل ما تحتاج إليه القافلة من الممول الهندي، على أمل عندما تعود القافلة أن تدفع أثمان تلك الحاجيات سواء عملة نقدية "وكانت العملة في ذلك الوقت دولار ماريا تريسا، يحصلون عليها من بيع الأرقاء على الساحل" أو بضائع من منتجات الداخل أو بقيمتها من العاج(٤١).

وحسب الوثائق المتوافرة، لم يشارك الهنود مشاركة فعلية في تلك القوافل وتركت المهمة للعربِ والسواحليين، ولكن كانت مشاركتهم بالتمويل المادي، الأمر الذي أدى إلى توسع تجارة الرقيق في الداخل، فلولا التمويل لعجز الكثيرون عن التوغل في الداخل وهذا يعني الحدّ من الرقّ وتجارته، إنّ ما أشرنا إليه لا يعني أن الهنود لم يشاركوا في البيع أو الشراء كما سنبين لاحقاً، وإنما يعني أنهم لم يتوغلوا في العمق الداخلي بحثاً عن الأرقاء.

ثانياً: رسوم الجمارك:

كان من مصلحة العديد من الهنود استمرار تجارة الرقّيق، وتكمن أهميتها بالنسبة لهم من الناحية المادية، إذا إن الوكلاء الهنود لملتزم الجمارك الذين يتواجدون على طول الساحل الشرقي للقارة الإفريقية يحصلون منذ عام ١٨٤٦م، مقابل كل رقيق عبر الميناء على مبلغ محدد وهو دولار ماريا تريسا، إلا أن الرسم قد تضاعف في عام ١٨٧١م، إلى دولارين ماريا تريسا[٤٢]، ولك أن تتخيل ما يجنيه الوكلاء الهنود مقابل مرور العبيد في تلك الموانئ خاصة كما أشرنا آنفاً إلى الأعداد الكبيرة من الأرقاء الذين يعبرون هذه الموانئ متجهين إلى كلوة، مركز التجمع وزنجبار، مركز التصدير.

ولهذا فإن من الاهتمامات الأساسية للوكلاء، معرفة كل ما يدور حول الرقّ وتجارته من بيع وشراء، ليعرفوا ما سيدره عليهم من أموال، ومن هذا المنطلق فإن التجار الهنود يعتقدون أن من مصلحتهم توسع هذه التجارة لا القضاء عليها، كما أن السيد برغش ومن قبله سلاطين البوسعيد كانوا يحصلون على نسبة كبيرة من هذا الدخل حسب عقد التزام الجمارك[٤٣].

وهنا لا بد من التأكيد على أن ما يُمَارَس في شرق إفريقية هو نخاسة وبيع وشراء لا علاقة له بالدين الإسلامي، صحيح أن الإسلام لم يحرّم الرقّ وحثّ على العتق وشجعه وعدّ عتق الرقّبة من الأعمال العظيمة التي يثاب عليها المسلم، كما حاول الإسلام

تجفيف منابع الرقّ وحصرها في أسرى الحروب مع غير المسلمين، أما الهندوس فلا يعدّون أن الاسترقاق جريمة أخلاقية، وأن امتلاك الأرقاء والاستفادة بهم لا غبار عليه، فلا عجب أن الهندوس منذ الأيام الأولى لقدومهم شرق إفريقية اشتروا العبيد أو وظفوهم لديهم، ولكن ليس من بأعداد كبيرة مثل العرب والسودانيين من أصحاب الإقطاعيات الزراعية الكبيرة، ومع هذا امتلك عدد من الهنود إقطاعيات كبيرة تدار عن طريق الأرقاء.

وبما أن الهنود تجار ووسطاء العمليات التجارية فإنهم كانوا يحتاجون إلى أعداد قليلة من الأرقاء للخدمة المنزلية أو في مؤسساتهم التجارية، ويحصلون عليهم بالشراء أن بتأجيرهم من ملاّكهم السواحيليين، أو العرب، كما أن بعض الهنود وعلى وجه الخصوص الهندوس وبسبب أن أعداداً منهم كانوا زوجات فإنهم لجأوا لامتلاك المحظيات(٤٤).

ومن المعروف أن بريطانية قد نجحت في توقيع عدد من الاتفاقيات الخاصة بتحريم تجارة الرقيق في عهد السيد سعيد، وخاصة اتفاقيتي ١٨٢٢م، و ١٨٤٥م، والتي بموجبها وافق السيد سعيد، على وقف تجارة الرقيق من أملاكه في شرق إفريقية إلى العالم الخارجي، مع احتفاظه بنقل الأرقاء من ميناء إلى آخر على طول الساحل الشرقي لإفريقية والتي تقع ضمن أملاكه، ورغم التشدد البريطاني للحد من الرقّ وتجارته، إلا أن أعداداً كبيرة تم تهريبها إلى العالم الخارجي. ولا يعدم مروّجوا الرقّ وتجارة الرقيق الوسائل والسبل لإنجاح مهمّتهم. وهنا لا بد من التأكيد على أن سياسة محاربة الرقّ وتجارته التي تبنتها بريطانية بدوافع إنسانية لا تعدوا في حقيقتها سوى رغبة بريطانية في استغلال هذه السياسية للتدخل في الشؤون الداخلية للسلطنة العربية وفرض هيمنتها وتحقيق مصالحها على طول الساحل الشرقي للقارة الإفريقية.

وكما أشرنا في البداية تمّ تنصيب السيد برغش سلطاناً على زنجبار في عـلم ١٨٧٠م، وكان القنصل البريطاني "تشرشل" قد قام قبيل تولية السيد برغش بدعوته عندما اشـتد المرض على السيد ماجد بن سعيد، وابلغه برغبة الحكومة في دعمه في حال توقيعـه اتفاقية جديدة للحد من تجارة الرقّيق، تلك الاتفاقية التي اقترحتها وزارة الخارجية، ولم يمانع السيد برغش من توقيع الاتفاقية في حال عرضت عليه السلطنة فـي زنجبـار، وأبلغ تشرشل بأنه سوف يعمل ما بوسعه، وعندما أرسل "تشرشـل" "كـيرك" للسـيد برغش في اليوم التالي لمناقشة اتفاقية تجارة الرقيق نفى السيد برغش إعطاء مثل هـذا الوعد الذي سوف يضر بالسلطنة العربية ومواطنيها، مما دفع بـ "تشرشل" إلى إرسال تقرير إلى حكومة بومبي(٤٥).

وفي عام ١٨٧١م، عيّنت لجنة برلمانية مختارة من مجلس العموم البريطاني للنظر في موضوع الرقّ وتجارته في شرق إفريقية، وكان ضمن أعضائها "بارتل فرير" -الـذي سوف نتناول بعثته إلى زنجبار لاحقاً- والأدميرال البحري "هيث"، وخلصت اللجنـة إلى القول: إن التجارة في الرقيق في الساحل الشرقي لإفريقية محصـورة أولاً بيـن أملاك السلطنة العربية في زنجبار، ومن الناحية الثانية بينها وبين سـاحل الجزيـرة العربية وفارس وجزيرة مدغشقر، وتعتقد اللجنة أن الجزء الأكبر من التجـارة يميـل إلى الاتجاه الأول. ويشار إلى أنه خلال الفترة من ١٨٧٨-١٨٧٠م، تم القبض علـى ١٠٩ سفينة شراعية تحمل أرقاء وكان عددهم من ١٩-٨٧ عبداً في كل سفينة، كمـا ذكر أنه خلال عام ١٨٧٠م فقط ٣% من السفن الشراعية تعاملت بتجارة الرقّيق(٤٦).

الهنود وبعثة بارتل فرير:

وقد اقترح "بارتل فرير" على اللجنة إنشاء مستعمرة للرقيق المحرريـن جنـوب دار السلام، كما اقترح الأدميرال البحري "هيث" اقتطاع منطقة من أملاك زنجبار سـواء بموافقته أو استخدام القوة لإيواء العبيد ولتكون مركزاً لنشر الحضارة الغربيـة فـي

إفريقية، وكان نشر الحضارة يعني حسب مفاهيمهم نشر المسيحية في إفريقية، وقد لعب وباء الكوليرا ١٨٧٩-١٨٧٠م، وإعصار ١٨٧٢م، الذي ضرب زنجبار ودمّر أشجار القرنفل وجوز الهند دورهما في القضاء على الرقّ، وهو ما استغلته الإدارة البريطانية خير استغلال(٤٧)، ولتوضيح ذلك نقول بأن وباء الكوليرا حصد أعداداً كبيرة من الأرقاء كما حصد غيرهم، كما دمّر الإعصار أعداداً هائلة من أشجار القرنفل وجوز الهند\ التي تعمل عليها الأرقاء.

وكانت مهمة وضع سياسة جديدة تجاه الرقّ وتجارته قد حُولت إلى لندن وإلى لجنة تمثّل وزارة الخارجية ووزارة الهند ووزارة المستعمرات والبحرية، التي لها نشاط واضح في محاربة تجارة الرقيق، واقترحت اللجنة إعفاء سلطنة زنجبار من دفع مساعدات إلى مسقط، تلك المساعدات التي تم الاتفاق عليها عندما تم تقسيم الإمبراطورية العمانية، وإمكانية السماح بزيادة الضرائب على العاج والصمغ، والسماح بتجارة رقيق محدودة لتلبية الاحتياجات الزنجبارية، وتتقلص تدريجياً حتى تنتهي للقضاء على تلك التجارة.

وكانت الافتراضات التي تمّ مناقشتها أن القضاء على تجارة الرقيق في الحال، من الممكن أن يؤدي إلى ثورة ضد السلطان، كما أن المساعدات إلى مسقط سوف تتكفل بها وبشكل مشترك وزارتا الهند والخارجية، وأخيراً رأت اللجنة أنه يجب تعزيز النفوذ البريطاني عن طريق زيادة الإدارة القنصلية البريطانية في زنجبار، وتشجع التجارة البريطانية بإنشاء خط ملاحي بخاري إلى زنجبار(٤٨).

ولم يثنِ الحكومة البريطانية في لندن أو الإدارة البريطانية في زنجبار اعتراض السيد برغش على الاتفاقية بل عملا على إجباره على الاقتناع وبأية وسيلة، وقد قام "بارتل فرير" حاكم بومبي السابق وعضو مجلس الهند بالعمل جاهداً على كسب الرأي العام للقضاء على تجارة الرقيق وللحصول على مكاسب سياسية في زنجبار، وفي عام

١٨٧٣م، أعلنت الحكومة البريطانية نيتها القضاء على تجارة الرقيق عبر البحر، ولتعطي أهمية وقوة للجنة الخاصة التي أقامتها لمناقشة اتفاقية جديدة للقضاء على الرقّ فإنها أعطت "فرير" ليقود هذه اللجنة ورافقته إلى زنجبار أربع سفن حربية(٤٩).

أخذت العلاقة بين القنصل البريطاني والسيد برغش تسوء بسبب رفض الأخير التوقيع على اتفاقية محاربة الرقّ وتجارته في سلطنة زنجبار العربية، وكان السيد برغش قد بنى رفضه للاتفاقية على أن هذه الاتفاقية غير مقبولة من قبل أهالي زنجبار، ومن الممكن أن تقود إلى الثورة عليه، كما ذكر السيد برغش بأن تطبيق بنود الاتفاقية يضر بمصالح أصحاب الإقطاعيات الزراعية ممن يعتمدون على الأرقاء كأيدي عاملة خاصة، وكما أشرنا إلى تعرض زنجبار إلى إعصار مدمر اقتلع أغلب أشجار القرنفل في زنجبار. وكذلك وباء الكوليرا الذي قضى على أعداد كبيرة من الأرقاء.

وطالب السيد برغش ومستشاريه بفترة زمنية للقضاء على الرقّ، أو بالسماح سنوياً لعدد بين ٢٠٠٠-٣٠٠٠ عبداً في السنة لتوفير حاجات زنجبار من الأيدي العاملة، وقال كلمته المشهورة "بأن الحربة مسددة لكلتا عيني فأيهما اختار لأن أطعن بها"(٥٠) ما يدل على الوضع السيئ الذي وجد السيد برغش نفسه فيه فهو بين مطرقة الإدارة البريطانية وسندان أصحاب الإقطاعيات العرب.

وقد هدده "فرير" بأن على زنجبار أن تدفع لمسقط ما اتفق عليه من أموال، وأن بريطانية سوف تصر على الحصول على تنازل مماثل لبريطانية فيما يتعلق بالصمغ والعاج من البر الإفريقي، والتي منحها ماجد للفرنسيين، ولكن السيد برغش لم يتزحزح عن موقفه، وقد أشار "فرير" إلى أن أحد أسباب فشله يعود لتأثير القنصل الفرنسي في زنجبار، وكانت فرنسة تتخوف من أن ما يترتب على هذه الاتفاقية هو مزيد من السيطرة البريطانية على السياسة الداخلية والخارجية لزنجبار، ولهذا من الممكن تفسير الموقف الفرنسي(٥١).

كما برزت أطروحات بأن السيد برغش من الممكن أن يلجأ لطلب الحماية الفرنسية، وأود أن أشير هنا إلى أن أحد الأسباب التي تغفلها بريطانية حول فشلها في القضاء على تجارة الرقيق هو أن القوافل المتجهة إلى الداخل التي تحمل بضائع للمتاجرة من ضمنها بضائع بريطانية كالأسلحة و الذخائر التي تجد سوقاً رائجاً في الداخل، والتي من خلالها يتم القبض على الأرقاء وتسهل انسياب البضائع البريطانية على طول خط القوافل إلى الداخل، ولهذا فلا عجب أن فشلت العديد من الاتفاقيات للحد من تجارة الرقيق(٥٢).

وقد دفع هذا الموقف بالسيد "فرير" في ١٣ فبراير ١٨٧٣م، إلى مخاطبة الحكومة البريطانية في لندن بأن أمانيهما وأماني العالم الحر لم تجد آذاناً صاغية، وقدم مجموعة من المقترحات والتي من ضمنها محاصرة سواحل سلطنة زنجبار العربية، والتي لو طبقت لكانت بمثابة إعلان حرب على السلطنة العربية. وفي ١٤ مايو اتخذت الحكومة البريطانية قرارها بأنها سوف تذهب إلى حد الحرب ضد السيد برغش إذا رفض توقيع الاتفاقية، ولم يكن أمام السيد برغش من خيار سوى الموافقة على الاتفاقية، التي تشير إليها الأميرة "سالمة" بأنها وضعت بلاد زنجبار تحت السلطة البريطانية(٥٣).. وقد عمل السيد برغش جهده على عدم توقيع الاتفاقية، ولكنه أجبر تحت التهديد على التوقيع والذي تم فعلياً في ٥ يونيو ١٨٧٣م، والتي بموجبها تم تحريم نقل الأرقاء من موانئ الساحل إلى أي ميناء آخر من أملاك السلطان أو إلى أي بلاد أجنبية، وإغلاق أسواق النخاسة في المناطق التابعة لسلطان زنجبار، وفي الاتفاقية التي وقعها فقرة خاصة حول امتلاك الهنود للأرقاء ويشير النص إلى أن مواطني الدويلات الهندية تحت الحماية البريطانية لا يحق لهم امتلاك الأرقاء ويمنعون من امتلاك أرقاء جدد(٥٤).

وقد أرسل وزير الخارجية البريطانية إلى القنصل البريطاني في زنجبار بأن يتعامل في الحال مع أي من أبناء الطائفة الهندية ممن يتعامل بشراء الأرقاء أو من يمتلك أرقاء ويكونون تحت تصرفه، ولضمان تطبيق هذه التعليمات قام "جون كيرك"

أولاً: في سبتمبر ١٨٧٣م، بالقبض على أحد التجار الهنود المتنفذين بسبب امتلاكه لأرقاء، وتمّ إيعاده إلى بومبي عقاباً له وليكون عبرة للجالية الهندية، وبعد القبض على تاجر هندي آخر، فإن الجالية الهندية أنهت اعتراضها ووافقت على المطالب البريطانية التي تحرم على الهنود امتلاك الأرقاء(٥٥). وهنا لا بد من التأكيد على أن فترة الصراع بين الجالية الهندية والإدارة البريطانية على حق الهنود بامتلاك الأرقاء، ذلك الصراع الذي قاده السيد "سعيد" ضد "هامرتون" القنصل البريطاني انتهى إلى غير رجعة، فقد فرض البريطانيون قوانينهم وبما يخدم مصالحهم.

ثانياً: قام "جون كيرك" بجولة تفقدية على طول الساحل الشرقي لإفريقية من ممباسا متجهاً شمالاً، كما قام مساعدة القنصل الكابتن "التون" بجولة تفقدية أخرى ولكن من ممباسا وإلى الجنوب، وكانت المفاجأة تلك الأعداد الكبيرة من الأرقاء التي لا زال يملكها الهنود على طول الساحل الشرقي لإفريقية، ومع ذلك لم يواجه صعوبة في جعل الهنود يحضرون أرقاءهم ليتم إعتاقهم(٥٦).

وكانت الإجراءات التي اتبعها "كيرك" في ممباسا في عام ١٨٧٣م، تكاد تكون مماثلة لما فعله على طول الساحل، وكان حيث يصل يرسل تعليماته لجميع الهنود ممن يملكون أرقاء للمثول بين يديه في اليوم التالي بغرض إعلان أي عبد من العبيد إعتاقه، وفي تلك الحال يتم تسجيل اسم المالك وعبيده، وكل عبد من العبيد يحصل على صك بحريته يكتبه قاضي ممباسا باللغة العربية ويوقع عليه أيضاً "جون كيرك" ليعطيها قوة إضافية، ويقال للأرقاء بأن بإمكانهم العمل مع ملاكهم السابقين مقابل أجر مدفوع يتفق عليه بين الطرفين(٥٧).

ويذكر أن السير "جون كيرك" نجح في إعتاق نحو ٢٢١ عبداً من ملاّكهم الهنود في غضون ثلاثة أيام(٥٨)، ومن الملفت للنظر أن نصف العبيد الذين تمّ إعتاقهم فضلوا العمل مع ملاكهم السابقين بصفة عمال أحرار، كما قام "جون كيرك" بزيارة إلى ماليندي ممبروي ولاموسيو وويسن، أما كابتن "التون" نائب القنصل فقد نجح في إعتاق أرقاء مملوكين لهنود في نانجاني، ودار السلام، ويغامويو، وكولي، وكلوة، وكانت المحصلة التي تمكن القنصل ونائبه من إعتاقها ١٨٨٧م عبداً، وفي عام ١٨٧٥م تم تحرير ٢١٣ عبداً في الجزيرة الخضراء و٦٤ في تانغا(٥٩).

وفي عام ١٨٨١م، أبلغ "جون كيرك" وزير الخارجية البريطانية بأن أغلبية أبناء الجالية الهندية تقبلوا فقدان اليد العاملة من أرقائهم بسبب إعتاقهم، ويذكر أنه قبيل مغادرة "جون كيرك" عائداً إلى لندن استلم خطاباً موقعاً عن طريق جميع المتنفذين الهنود في زنجبار، والذي أكدوا فيه "إنهم الآن يقدرون تصميمه" على عدم إبقاء ملاك رقيق بينهم وأن ما قام به له تأثيره في تحول رأس المال إلى قنوات شرعية أي من تجارة غير شرعية إلى تجارة شرعية، ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام أن نصف تكاليف رحلة "فرير" دفعت من قبل حكومة الهند(٦٠).

الهنود وأدوار أخرى:

لقد استغلت الحكومة البريطانية في لندن والإدارة البريطانية في زنجبار الجالية الهندية للتدخل في الشؤون الداخلية للسلطنة بحجة أنهم من رعايا بريطانية، مما مكنها أن يكون لها اليد العليا في أمور السلطنة العربية(٦١)، كما أن دعم ومساندة ملتزم الجمارك وشركة الهند الشرقية وإنشاء القنصلية في زنجبار تحت هيمنة حكومة بومبي، حيث كان الهدف الأساسي للقنصل البريطاني -حتى الثمّانينيات من القرن التاسع عشر- تعزيز استخدام التجار الهنود، لما أطلق عليه "التجارة المشروعة" ضد تجارة الرقيق

غير المشروعة، أي الهنود ضد العرب، ولهذا تم تعزيز التشريعات القانونية عليهم كرعايا بريطانيين(٦٢).

كما لعب الهنود كوسيط لتوسيع التجارة البريطانية أي ينقلون ما يصل إلى الهند إلى الساحل الشرقي لإفريقية، فلا غرابة بعد عام ١٨٧٠م، أن تطوّرت العلاقات بين زنجبار وبريطانية وزاد عدد السفن التجارية البريطانية التي تأتي أو تخرج من سلطنة زنجبار العربية. إضافة إلى ذلك نظر إلى عدد التجار الهنود من البرجوازيين والأسرة البوسعيدية كأدوات للتوسع الاستعماري البريطاني في الداخل الإفريقي، فكلما امتد النفوذ البوسعيدي، فهذا يعني بطبيعة الحال التوسع البريطاني(٦٣)، كما لا بد من تناول دور الهنود في دعم بعض التجار العرب ممن اندفعوا للتجارة في الداخل، ومن أشهر هؤلاء حميد المرجبي المعروف "بتيبو تيب"، ونتيجة لما كسبه من ثراء ونفوذ أخذ السلطان يعتمد عليه في التوسع البوسعيدي في الداخل، وكان حميد الدين المرجبي قد اقترض من أحد التجار الهنود في زنجبار مبلغ وقدره ٨٠٠٠ جنبيه إسترليني، كما قام "تاريا توبان" ملتزم الجمارك في أواخر ١٨٧٠م، بتزويده بالحمّالين والسلاح والبضائع بناء على تعليمات من السلطان السيد برغش بن سعيد، والتي بطبيعة الحال لا تحلو من دعم بريطاني(٦٤).

كما أشار العديد من الرحالة والمستكشفين -وخاصة ممن نشطوا في شرق إفريقية- إلى المساعدات والخدمات التي قدمت لهم من قبل العديد من أثرياء الهنود في سلطنة زنجبار أو على طول الساحل الشرقي لإفريقية أو في العمق الإفريقي، ولا تخلو سجلات الرحالة والمستكشفين من ذكر الهنود وغيرهم وما قدموه لهمّ من خدمات، ونحن نعرف ما قام به الرحالة والمستكشفون من أدوار، وما ترتب عليه نشاطهم من فتح للقارة على مصراعيها ونهب لثرواتها وخيراتها وتكالب على استعمارها، بل إن العلاقة بين الهنود والمستكشفين الغربيين وصلت إلى مرحلة التمويل وتوفير المستلزمات(٦٥).

إن تأييد البريطانيين في الفترة الأولى من حكم برغش وتوطيد سلطنة زنجبار في الداخل لأنهم كانوا في أمس الحاجة لتأسيس نفوذهم في الداخل، ثمّ أخذ البريطانيون بعد ذلك بالتحول التدريجي إما بمناصرة الدول الإفريقية أم على المحافظة على التوازن بين القوى المختلفة داخل إفريقية. وما حدث للسيد برغش من إجباره على توقيع اتفاقية ١٨٨٦م، التي قسّمت أملاكه بين بريطانية وألمانية، حدث لمناصريه كحميد الدين المرجبي الذي أجبر على التخلي عن المناطق التي بني عليها دولته في حوض نهر الكونغو، وسهّل البريطانيون على البلجيك احتلالها(٦٦).

كما يمكن الإشارة إلى أن الهنود لعبوا وإلى حد ما، دوراً في إدارة القنصلية البريطانية وعلى سبيل المثال لا الحصر، فعندما توفي القنصلُ البريطاني عام ١٨٥٧م، تولى شؤون القنصلية أحد موظفي الجمارك المهمين من مؤسسة "جيرام سوجي" لمدة شارفت على السنة، فلا غرابة أن كل منهما يحمي مصالح الآخر. وفي الثمّانينيات من القرن التاسع عشر منح "تاريا توبان" لقب فارس على جهوده لمحاربة الرقّ(٦٧).

وفي عام ١٨٨٣، فإن المسؤولية القانونية عن الهنود من رعايا بريطانية تحولت، من حكومة الهند إلى الحكومة المركزية في لندن، كما أخذت الحكومة البريطانية بمحاولة التقليل من الاعتماد على التجار الهنود، وهذا التحول من الممكن فهمه، عندما ندرك أنه بعد تقسيم أملاك السلطنة العربية في عام ١٨٨٦م، بين ألمانية وبريطانية تم تأسيس شركة شرق إفريقية الإمبريالية البريطانية في عام ١٨٨٨م، وكان متخذ القرار البريطاني يتخوف أنه بعد التقسيم فإن البريطانيين لا يستطيعون حماية البر الإفريقي من خلال زنجبار كما كان الحال في السابق، وكان قلق البريطانيين يكمن في الخوف من استغلال الألمان للهنود لبناء اقتصادهم التجاري، وقد بنى البريطانيون اعتقادهم وتخوفهم على أنه بعد التقسيم قام عدد من التجار الهنود بالهجرة إلى البر الإفريقي لتوسيع نشاطهم(٦٨).

التعليم والصحة:

لقد أدرك الهنود منذ البداية أهمية التعليم والصحة، وكان القادرون منهم يبعثون أبناءهم إلى الهند للدراسة، كما إن أغلب أبناء الجالية الهندية لديهم الرغبة والقدرة فقد طرحوا فكرة إقامة مدرسة خاصة بهم، ويدرك الهنود بأن رجال البعثات التنصيرية لديهم عدد من المدارس ولكنهم لا يرغبون في دفع أبنائهم لـهذه المدارس التنصيرية سواء المسلمين منهم أم الهندوس، وقد سبق وأن تبنت القنصلية البريطانية في علم ١٨٧٦م، فكرة أن يقوم الهنود بتوفير المال اللازم لإنشاء مدرسة ومصحة للجالية الهندية تديرها إرسالية بعثة الجامعات لوسط أفريقيةوتوفر لها ما يلزم من موظفين، إلا أن اقتراح لم يثمّر عن شيء(٦٩).

وفي عام ١٨٨١م، طرح "تاريا توبان" أحد أهم التجار الهنود على القنصل البريطاني أن الجالية الهندية سوف تقوم بتوفير مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ روبية هندية، من أجل إنشاء مستشفى ومدرسة، وقد أعاد "توبان" الاقتراح وأضاف إليه أن تكون الحكومة البريطانية مسؤولة عن المدرسة وأن تقدم مبلغ وقدره ٨٠٠٠ روبية هندية، وقد رفضت الحكومة البريطانية في لندن العرض تاركين "لكيرك" حرية التصرف للعمل على إقامة مدرسة هندية مستقلة، وما تلا ذلك من تعديل الاقتراح في عام ١٨٨٧م، والتركيز على إنشاء مستشفى، والذي وضع حجر أساسه التاجر الهندي "تاريا توبان" وكلف ١٥٠,٠٠٠ روبية هندية، وافتتح لجميع الأعراق في يوليو ١٨٨٧م، أما فيما يتعلق بالمدارس فلم تبدأ إلا بعد الحماية البريطانية على زنجبار ١٨٩٠(٧٠).

الخاتمة:

ارتبط الهنود مع سكان الساحل الشرقي لإفريقية بعلاقات عميقة الجذور، وقد نمت وترعرعت هذه العلاقات في العصر الحديث عندما شجع السيد سعيد الهنود على الاتجار والاستقرار في زنجبار عاصمته الجديدة، بل إنه أناط بهم مهمة السمسرة

والعمليات التجارية وإدارة الجمارك، وبتولي السيد برغش مقاليد السلطة في زنجبار سار على نهج والده، ولهذا تضاعفت أعداد الهنود خلال فترة وجيزة بصرف النظر عن معتقداتهم الدينية وأعراقهم البشرية، كما تطورت وتوسعت علاقات زنجبار بالعالم الخارجي مما ساهم في زيادة مكاسب الجالية الهندية، وكان لإدراك بريطانية أهمية ودور الجالية الهندية أثره في الحرص على إخضاعها للتشريعات البريطانية، بحجة أنهم من رعاياها، كما استغلتهم بحجة حماية مصالحهم للتدخل في شؤون السلطة العربية الداخلية، وقد وصل الأمر إلى التدخل في مقدار مبلغ عقد التزام الجمارك لما يمثله موقع الملتزم من نفوذ سواء المادي أو الإداري. كما عملت الإدارة البريطانية جهدها لحماية المرابين والمقرضين من الهنود الذين أخذوا يسيطرون على الأراضي العربية بعد أن فشل الملاك العرب في تسديد ديونهم، ولم يوفق السيد برغش عندما تدخل لحماية العرب بسبب تدخل القنصل البريطاني، وهذا لعب دوره في جعل الهنود يتحكمون في الإنتاج والتصدير، بل إن الهنود نجحوا في شراء وبيع المحصول قبل انتهاء موسمه للضغط على ملاكه وللحصول على مكاسب أكبر، وكما ساعدت الإدارة البريطانية الهنود فقد قام الهنود بدورهم بمساعدة الرحالة والمستكشفين البريطانيين وغيرهم، مما ساعد على التوسع البريطاني في الداخل.

لقد تعامل الهنود كغيرهم من الأجناس البشرية بالرقّ وتجارة الرقيق سواء بطريق مباشر كالبيع والشراء أو بطريق غير مباشر كالتمويل، بل إن الهنود يعدون من الممولين الرئيسيين لهذه التجارة البشرية، كما أن من مصلحة ملتزم الجمارك الهندي نمو وتطور هذه التجارة التي يحصل -مقابل كل عبد يمر عبر موانئ شرق إفريقية- على دولاري ماريا تريسا.

وقد نجح التهديد والضغط البريطاني في موافقة السيد برغش على توقيع اتفاقية ١٨٧٣م، للقضاء على تجارة الرقّيق، تلك الاتفاقية التي قدمها بارتل فرير، وقد حرم أحد نصوص الاتفاقية على الهنود امتلاك الأرقاء، ونجح القنصل البريطاني ونائبه من

خلال الإجراءات التي اتخذاها في إعتاق المئات من الأرقاء المملوكين من قبل هنــود في زنجبار أو على طول الساحل الشرقي لإفريقية.

وفي الثمانينيات من القرن التاسع عشر الميلادي أوكلت مهمة الإشراف على الـــهنود من رعايا بريطانية إلى الحكومة المركزية في لندن، كما أخذ القلق يساور البريطانيين بعد تقسيم سلطنة زنجبار العربية ١٨٨٦م، من هجرة الهنود إلى البر الإفريقي حيـــث النفوذ الألماني، وتخوفهم من تطويرهم للتجارة هنالك، وكما أدرك الهنود أهمية المـــال والتجارة فإنهم أيضاً لن يغفلوا التعليم والصحة، وقد نجحوا من خلال جهود رحالتـــهم في إقامة مستشفى وانتظروا افتتاح أول مدرسة للجالية حتى إعلان الحماية البريطانيـة على زنجبار ١٨٩٠م.

الهوامش

١-يعتبر كتاب "الدليل الملاحي للبحر الأرتيري" الذي وضعه ملاح إغريقي في القرن الأول الميلادي من أقدم المصادر التي تناولت الوجود الهندي في شرق إفريقية. بنيان سعود تركي، **الجالية الهندية في شرق إفريقية بين هامرتون والسيد سعيد (١٨٣٢-١٨٥٦)**، المؤرخ المصري، العدد ١٣، ١٩٩٤، ص ١٢-١٧، شوقي عثمان، **تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية، عالم المعرفة، ١٥١الكويت،** ١٩٩٠،ص٨٧، Agehanada Bharati. **The Asians in East- Africa,** Chicago: Nelson Hall Champagne 199 P17-19. Gogfrey Dale. **The Pople of Zanzibar their Custom and Religious Beliefs**. London: u.m.c.a. 1920., P1,19, **R.G. Gregory, India and East Africa, 1890-1939**. Oxford: Clarendon Press, 1971, PP 9-10. **G. A. Ballard, The Rulers of the Indian Ocean: London, 1927, P. 3.**

٢-سعيد بن علي المغيري، **جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار**، تحقيق عبد المنعم عامر، سلطنة عمان: وزارة التراث القومي، ١٩٧٩، ص ٢٢٦.

3- Public Record Office. Forigen Office Records (hereafter cited as F. O.) F. O., 84/1391. No. 58, Memorandum by Sir Baetle Frere regarding Banians or Native of Indian in East Africa. Inclosure 1 in Frere to Granville, 1 Aprol 16, 1876 (hereafter cited as Memorandum). C. S. Nicholls. **The Swahili Coast**. New York, African Publishing Corporation, 1971, P.79.

4- R. Coupland, East Africa and its Invaders, Oxford, 1938 P. 484. Hollingsworth, L. The Asian in East Africa. London: Macmilan & co. 1960, P. 22.

5- Ibid. Norman Bennett. **A. Historry of the Arab State of Zanaibar**. London: Mathuen co. ltd. 1979, P. 115. **F. O. 84/ 1344. Kirka dministrative Report, 1870**. Abdul Sheriff. **Slave, Spices & Ivory in Zanaibar**. London: James Currey, 1987, P.147.

٦-يطلق السواحليون كلمة "بانيان" على كل تاجر هندي بصرف النظر عن معتقده ولفظ بانيان تحريف لكلمة "باتيا" وهي إحدى الطبقات التجارية الهندوسية في الهند

والتي اقترن تاريخها بالاتجار مع الخارج. تركي بنيان، **الجالية الهندية في شرق إفريقية بين هامرتون والسيد سعيد، مصدر سبق ذكره**، ص ١٦، السيد رجب حراز، **إفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي**، القاهرة دار النهضة العربية ١٩٨٦، ص ١١٠، روبرت جيران لاندن، **عمان منذ ١٨٥٧، مسيراً ومصيراً**، ترجمة أمين عبد الله، سلطنة عمان: وزارة التراث القومي، ١٩٦٦، ص ٥٧.
Dale, Godfrey, Op. Cit. P. 20, 99, Hollingsworth, L. **The Asian in East Africa,** op. Cit. P. 22.

7- Ibid, V. H. Ingrams. **Zanzibar its History and its Pople**. London: Frank Cass, 1967, p. 33-35.

8- Ibid. Bharati, Agehananada. Op. Cit, P.24, Dale, Godfrey. Op. Cit. P. 21. F. B. Pearce. Zanzibar the **Island Metoropolis of Easten Africa**. London: T. Fesher Unwin, Limited, P. 254- 255, H. Chattopadhyya. **Indiana in Africa,** Calacutta, 1970, P. 347. المغيري، سعيد، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٥، حراز، السيد، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩-١١٠.

9- Hollingsworth L. **The Asian in East Africa,** op. Cit. P. 28-109 Nicholls, c. op. 78.

10- Bennett, N. **The History of the Arab State of Zanzibar**. Op. Cit. P. 107

11- Fredrick المغيري، سعيد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٢، Ibid. P. 106. Holmwood. **The tarde between India and the East Coast of Africa.** Journal of the Society of Art. XXX 111 (1884-1885), 422.

١٢- للمزيد من المعلومات حول الصراع بين السيد سعيد وهامرتون القنصل البريطاني انظر: تركي بنيان **الجالية الهندية في شرق إفريقية بين هامرتون والسيد سعيد**، مرجع سبق ذكره Hollingsworth,L. **The Asian in East Africa,** **.P. 22**

13- Sheriff, Abdul. **Slave, Spices & Ivory in Zanzibar. P 207,** Bennett, N **the Histiry of the Arab tate of Zanzibar.** Op. Cit. P. 98.

١٤- وكانت العملة المتداولة هي دولار ماريا تريسا، وقيمته تعادل أربع مـــرات ونصف الجنيه الإسترليني، تركي بنيان، **الجالية الهندية في شرق إفريقية بيـــن هامرتون والسيد سعيد**، مرجع سبق ذكره، ص. F.O. 881/01936, Inclosure in No. 14 Administrative Report of the Zanzibar, Agensy, 1870. F. O. 84/1357. Kirk to Bomby Government Zanzibar, 1872. F. O. 48/1391. Frere to Granville, May 7, 1873. J.C. Mangat, **Asians in East Africa., 1886-1945, Zanzibar under** Colonial **Rule London: James Currey, 1991. P. 167** Oxford: Clarendon Press 1969. P. 167 Sheriff, Abdul. **Slave, Spices & Ivory** in Zanzibar, P. 136. Bharati, Agehananda, op. Cit. P. 22, Hollingsworth. L, **The Asian of East Africa.** Op. Cit. P.21.

15- Ibdul. P. 21 Sheriff, Abdul & Ed Ferguson. Zanzibar under Colonial Rule op. Cit, P. 167. Mangat, J. **Asians in East Africa**. Op. Cit. P. 10. Nicholls, c. op. Cit. 293. المغيري، سعيد، **جهينة الأخبار في تاريخ زنجبـار**، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣، ١٦٦، ١٦٥، من المرجح أن جيرام سوجي الـــذي خلف والده في إدارة الجمرك غادر زنجبار في عام ١٨٥٣م، وقد أنـــاب عنـه وكيله لودامجي ليدير أعماله في شرق إفريقية، وقد توفي جيرام سوجي في عـــام ١٨٦٦م، تركي بنيان، **الجالية الهندية في شرق إفريقية بين هامرتون والســـيد سعيد**، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢-٢٣.

16- Bharati, Agehananda. Op.cit, P. 23. Hollngsworth, L. **The Asian of East Africa**. Op. Cit. P. 21.

17- Bennett, N. **The History of the Arab State of Zanzibar**. Op. Cit. P. 104-105. Sheriff, Abdul. Slave, Spices & Ivory in Zanziba. P. 207.

18- Ibid

19- Ibid

20- Bennett, N. **The History of the Arab State of Zanzibar**. Op. Cit. P. 105-106.

21- Ibid

22- Bharati, Agehananada. Op. Cit, P.24, . Hollngsworth, L. **The Asian of East Africa**. Op. Cit. P. 21.

23- Ibid. P. 28. F. O. 84/1391, Managat, J. **Asian of East Africa**. Op. Cit. P. 19.

24- Hollngsworth, L. **The Asian of East Africa**. Op. Cit. P. 110. ، تركي بنيان ، **الجالية الهندية في شرق إفريقية بين هامرتون والسيد سعيد**، مرجع سبق ذكره، ص ١٨، Bennett, N. **The History of the Arab State of Zanzibar**. Op. Cit. P. 108.

25- Chattopadhyya, H. **Indians in Africa**. Op. Cit. P. 395. Hollngsworth, L. **The Asian of East Africa**. Op. Cit. P. 110.

26- Ibid. P. 112. R. H. Crofton. Apageant of the Spice Island. London, 1936, 86.

27- Bennett, N. **The History of the Arab State of Zanzibar**. Op. Cit. P. 92. **Bharati**, Agehhananda. Op. Cit. P. 26.

28- Ibid. Hollngsworth, L. **The Asian of East Africa**. Op. Cit. P. 24.

29- Ibid. Sheriff, Abdul. Slave, Spices & Ivory in Zanziba. P. 208.

30- Ibid.

٣١- سعيد، سالمة بنت، **مذكرات أميرة عربية**، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٨.

٣٢- المغيري، سعيد، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٦. Bennett, N. **The History of the Arab State of Zanzibar**. Op. Cit. P.110.

33- Ibid. p. 108 Hollngsworth, L. **The Asian of East Africa**. Op. Cit. P.112.

34- L. W. Hollngsworth, **Zanzibar under the Foreign Office**. London, 1952. P. 92, Bharati, Agehananda. op.cit. P.27.

35- Ibid. p. 108 Hollngsworth, L. **The Asian of East Africa**. Op. Cit. P.25.

36- Ibid.

37- Ibid. 26

38- Ibid. p. 27. F. O. 84/1391. No. 53. Frere to **Granville**. May 7, 1873. Robert Lyne **Zanzibar in Contempory Times**. London: Hurst and Blacket. 1905. P. 81.

39- Ibid. p. 108 Hollngsworth, L. **The Asian of East Africa**. Op. Cit. P.28.

40- Ibid. Sheriff, Abdul & EdFerguson. **Zanzibar under Colonial Rule**. Op. Cit. P. 165. **تركي، بنيان، الجالية الهندية بين هامرتون والسيد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧.**

٤١- المرجع السابق، F.O.84/1391. Bartle Frere. August 26, 1872. **Memorandum**.

42- Ibid. Sheriff, Abdul & EdFerguson. **Zanzibar under Colonial Rule**. Op. Cit. P. 167.

43- Hollngsworth, L. **Zanzibar under Colonial Rule**. Op. Cit. P. 29, **Bharati, Agehananda**. op.cit. P.24.

44- Ibid. Sheriff, Abdul. **Slave, Spices & Ivory in Zanzibar. P. 147.** للمزيد من المعلومات حول موقف الديانات السماوية من الرقّ والاسترقاق، انظر عبد السلام الترمانيني، **الرقّ ماضيه وحاضره**، عالم المعرفة، العدد ٢٣، الكويت، ١٩٧٩.

45- **Bharati, Agehananda**. op.cit. P.24.

46- **The History of the Arab State of Zanzibar**. Op. Cit. P.96. Sheriff, Abdul. **Slave, Spices & Ivory in Zanzibar. P. 224.** F.O.84/1391. Bartle Frere. August 26, 1872. **Memorandum**.

47- Ibid. Sheriff, Abdul & EdFerguson. **Zanzibar under Colonial Rule**. Op. Cit. P. Bennett, N.

48- Sheriff, Abdul. **Slave, Spices & Ivory in Zanzibar**. P. 236. Lyne **Zanzibar in Contempory Times**. Op. Cit. P. 75.

49- Ibid. P. 73

50- Iibid. P. 74. Hollngsworth, **Zanzibar under the Foreign Office**. Op. Cit. P. Bennett, N. **The History of the Arab State of Zanzibar**. Op. Cit.

51- Ibid. Sheriff, Abdul. **Slave, Spices & Ivory in Zanzibar. Op.cit. P.** 236.

52- Sheriff, Abdul & EdFerguson. **Zanzibar under Colonial Rule**. Op. Cit. P.167.

53- سعيد، سالمة بنت، مذكرات أميرة عربية، مرجع سبق ذكـره، ص ٢٩٣-٢٩٤.
Lyne **Zanzibar in Contempory Times**. Op. Cit. P. 82. F.O.84/1391 Frere to **Granville**. May 7, 1873.

54- Ibid. **Bharati, Agehananda**. op.cit. P.25. R. H. **The Old Consulate at Zanzibar**. London: Oxford University Press. 1935. P. 53.

55- Bennett, N. **The History of the Arab State of Zanzibar**. Op. Cit. P. 98..O.84/1376. No. 126, Kisk to Granville. November7, 1873.

56- Ibid.

57- Ibid.

58- Ibid.

59- Ibid. Bharati, Agehananda. op.cit. P.25

60- F.O.84/1376. No. 126, Kick to Granville. November 7, 1881. Sheriff, Abdul & EdFerguson. **Zanzibar under Colonial Rule**. Op. Cit. P.170.

61- **Ibid. P. 165**

62- **Ibid. Managat, J. Asians in East Africa.** Op. Cit. P. 18.

63- Sheriff, Abdul & EdFerguson. **Zanzibar under Colonial Rule**. Op. Cit. P.168-169.

64- **Ibid.**

65- **Ibid.** Speke. **What led to the Discovrey of the Nile London**, 1864, P. 169. R. Burton. **Zanzibar, City, Islan and Coast. London: 1872. Vol. 2, P. 11, J. A. Grant A Walk across Africa**, London, 1864. P. 11. Hollngsworth, L. **The Asian of East Africa**. Op. Cit. P.23.

٦٦- صلاح العقاد جمال زكريا قاسم، **زنجبار**، القاهرة، ١٩٥٩، ص ١٥٠.

67- Sheriff, Abdul & EdFerguson. **Zanzibar under Colonial Rule**. Op. Cit. P.168-169.

٦٨- **Ibid. 171.**، حول اتفاقية ١٨٨٦م، انظر جاد محمد طه **"دور بريطانية وألمانية في تقسيم سلطنة زنجبار" "العلاقات الإفريقية دراسة تاريخية للآثار السلبية الاستعمار"** القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧.

٦٩- للمزيد من المعلومات حول السياسة البريطانية والتعليم انظر: Bentan Turki. The **British Policy in Zanzibar, 1890-1945**. Un Publish thieses.

70- Bennett, N. **The History of the Arab State of Zanzibar**. Op. Cit. P. 114.